

# ورشة حول «حوكمة الشركات في الاردن»

القضائية وقواعد التسجيل في اسواق الاوراق المالية (البورصة) ويشكل هذا البنية التحتية الحكومية الضرورية الممكنة، وعلاوة على قواعد رسمية تتبنى فيها الشركات مبادئ وتوجيهات عن افضل الممارسات وهي المبادئ التي يجري وضعها وتطويرها باستمرار من قبل القطاع الخاص والاكاديمي استجابة للظروف المساندة فلي الاسواق والطلبات المستثمرين وعلى البلدان النامية ان تأخذ لفي الحسبان كلا العنصرين البنية التحتية الحكومية وافضل الممارسات.

وفي الاردن فان قانون الشركات والانظمة الصادرة بموجبه وقانون هيئة الاوراق المالية وقانون البنوك وقانون تنظيم اعمال الأمين تمثل العمود الفقري في هيكل الحوكمة الشركاتية. اما الاستقصاء الذي قامت به الجمعية فقد تناول دراسة ميدانية على شكل استمارات تضمنت ٤٣ سؤالاً بدأت معظمها باداء الاستفهام لماذا؟، ونفذت على ١٩٨ شركة من مختلف القطاعات العاملة في المملكة وكان الاساس في توزيع هذه الشركات بحسب نظامها الرئيسي. وبلغ متوسط عدد العاملين في الشركات التي استكملت استماراتها ٩٦ عاملاً، وكان معظم المستجيبين يعتقدون ان الشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة العامة ستطبق ميثاق حوكمة الشركات بحكم القانون وكونها مساهمة عامة.

**عمان. الرأي.** عقدت الجمعية الاردنية لحوكمة الشركات امس ورشة توعية بعنوان «حوكمة الشركات في الاردن: واقع وطموحات».

وتحدث مراقب عام الشركات د. محمود عباينة في محاضرة له بعنوان نور دائرة مراقبة الشركات في الحوكمة الشركاتية الرشيدة، وقد استعرض د. فارس بريزات نتائج الدراسة المسحية التي قامت بها الجمعية حول مدى قبول ورفض الشركات الاردنية لبنود دليل حوكمة الشركات ٢٠٠٦. و اضاف د. عباينة «ان الحوكمة تتم من خلال مجموعة من القواعد والانظمة القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية بغرض تحكم الادارة في تسيير اعمالها والوفاء بمسؤولياتها تجاه المساهمين والمودعين واصحاب المصالح والمجتمع».

كما ان الحوكمة الشركاتية ليست مفروضة بتشريعات يضعها القطاع العام ممثلاً بالهيئات الرقابية بل هي مزيج يجمع اضافة الى ذلك القواعد التنظيمية والمبادئ والتوجيهات التي يدفع اليها القطاع الخاص، وفي البلدان ذات الاسواق المالية المتقدمة تكون قواعد وقوانين وهيكلية الحوكمة الشركاتية موجودة ضمن قوانين تحمي حقوق الملكية الخاصة وحقوق اصحاب الاسهم عبر البنود التشريعية والقواعد التنظيمية المترافقة معها والقرارات